نص ردن

▪ علاء حسن

بلد مغبر

بيانات هيئة الانواء الجوية الرسمية، اكدت ان موسم الصيف سيشهد المزيد من العواصف الترابية، اي ان حالة "بلد مغبر" ستستمر حتى مطلع العام المقبل ، في ظل اجواء سياسية مضطربة مازالت بانتظار "الفرج " بدعاء العراقيين وتوسلاتهم بأن تقتنع الاطراف المشاركة في الحكومة بحل موحد لجميع الملفات ، بالعودة الى الحوار والابتعاد عن سياسة الشد والجذب ، ونبذ لهجة تبادل الاتهامات لان التجربة الديمقراطية في العراق اصبحت مصدرا للسخرية من قبل الاطراف المعادية للعملية السياسية ، استنادا الى مقولة لرئيس النظام السابق :" من يريد احتلال العراق سيجد ارضا بلا شعب" ومثل هذا القول اعتمده المخلوعون برياح الربيع العربي مبارك وزين العابدين والرئيس اليمني، والقذافي ، فبعثوا برسائل قبل الاطاحة بهم الى المجتمع الدولي تتضمن اشارة واضحة لدعمهم للبقاء بمناصبهم لمواجهة المجاميع الارهابية ، لكن رسائلهم بددتها رياح التغيير ، ولم تسعفهم في الحصول على ملاذ آمن باستثناء الرئيس التونسي المقيم حاليا في السعودية.

هيئة الانواء الجوية تعتمد وسائلها واجهزتها العلمية المتوفرة لديها في اعلان توقعاتها حول المتغيرات المناخية ، وتصر دائما على ذكر مفردة توقعات ، لاعتقادها بأن حسابات الطقس تخضع في كثير من الاحيان لعوامل فجائية تتعلق بالضغط الجوي ، ولا علاقة لها بالاوضاع السياسية ، ودعوات تشكيل الاقاليم ، والدخول في فراغ دستوري ، في حال سحب الثقة عن اي رئيس حكومة او جمهورية في دول العالم الديمقراطية .

سمع العراقيون تصريحات كثيرة اثارت مخاوفهم من تراجع الملف الامني، وعودة الاحتقان الطائفي على خلفية الحراك لسحب الثقة ، وهناك من نظم تظاهرات للتنديد باعتماد هذا الخيار ، لانه يعبر عن تنفيذ مخطط اقليمي باصابع عراقية يستهدف التجربة الديمقراطية ، و"يكلبها على البطانة" ومن المتوقع ان تشهد مدن الجنوب والوسط المزيد من التظاهرات لدعم من يوصف بأنه الشخص الوحيد القادر على حفظ الامن ، والمدعوم بقاعدة تأييد شعبية واسعة بامكانها تغيير حتى الظروف المناخية لجعل العراق خاليا من الغبار خلال موسم الصيف الحالي والقضاء نهائيا على حالة " بلد مغبر" والغاء توقعات هيئة الانواء الجوية ، وتوفير افضل الخدمات وتحقيق احلام المواطنين بالغاء نظام القطع المبرمج للتيار الكهربائي خلال شهر رمضان ، وتوزيع العدس والماش ضمن مفردات البطاقة التموينية ، مع احتمال منح مكرمة "عيدية " بحلول عيد الفطر ، بعد تجاوز الازمة السياسية الراهنة.

اثارة مخاوف العراقيين من تدهور الوضع الامني ، تحمل رسالة خاطئة لتحقيق مكاسب سياسية لصالح طرف معين على حساب اخر ، وتكشف عن اصرار واضح للتشبث بالسلطة ، وهذا التوجه هو السبب في اندلاع الازمة واستمرارها ، واتساع الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة في "بلد مغبر" بحسب توقعات الانواء الجوية وبياناتها البعيدة جدا عن المؤثرات السياسية ، باختصار الحفاظ على السلم الاهلي مسؤولية الجميع ومن يهدده تنطبق عليه المادة ٤ ارهاب .

مصارف بخطى "سلحفاتية" وروتين يقتل الأمل

سيارة (شيري) تتسبب بمعركة عائلية في الديوانية

خرج أبو محمد (٤٩ عاما) من مصرف الرشيد يقفز فرحا وبيده ورقة، كان يصيح "سأرجعها، سأرجعها"، لم يفهم المتواجدون معنى فرحته وما هي التي سيرجعها، وقبل أن تتواصل الأسئلة قال: "حصلت على الاستمارة، وسأرجع زوجتي إلى البيت، فلم أتصور يوما أن انهال عليها بالضرب، بسبب انهيار حالتي النفسية، وما عانيته في الشمس والتراب وتدافعي سبعة أيام متتالية لأحصل على استمارة مصرف الرشيد لشراء سيارة (شيري) بالتقسيط".

طوابير امام المصرف

□ الديوانية / تحسين الزركاني

جاسم محمد غضبان "أبو محمد" وصف لـ"المدى" الأيام السبعة التي عاشها بأنها: "كانت أسوأ كوابيسي، وقفت فيها أمام سياج مصرف الرشيد (١٦) لأحصل على استمارة التقسيط، لأكمل باقي المعاملات لشراء سيارة الـ(شيري)، لأعيل زوجتي التي ضربتها لأول مرة منذ دخلنا عش الزوجية، بعد أن يئست من الوقوف في طوابير الخريجين أملا في التعيين".

وأضاف أن "الخلاف نشب بيني وبين زوجتي، عند عودتي إلى البيت، ظهر يوم الخميس الماضي خالي اليدين، الأمر الذي أثار استياءها"، مبينا "لقد نسيت شراء بعض الأشياء التي طلبتها عندما خرجت صباح ذلك اليوم، وحين سألتني لم أشعر بنفسي، وأنا انفجر غضبا وانهال عليها بالضرب".

وتابع بالقول: "تركتها على الأرض وخرجت ثانية لشراء ما أرادت، لكني وجدتها قد جمعت أغراضها وغادرت (زعلانة) مستاءة إلى بيت أهلها مصطحبة الأطفال معها، وهي المرة الأولى منذ زواجنا يصل بنا الأمر إلى هذه الدرجة، وكل هذا بسبب (الشيري) وإجراءات المصرف غير المدروسة".

غضبان بين أن "الزحام الشديد أمام المصرف، منذ اليوم الأول الذي أعلنت فيه الحكومة المحلية، عن التسجيل لشراء سيارات (الشيري) بالتقسيط، وعدم وجود آلية تسهل علينا تسلم الاستمارة من المصرف لنكمل باقي الإجراءات، هي السبب وراء انفعالي، وكذلك حال باقي الناس، ففي كل يوم أرى الجميع من حولي يتشاجرون لأتفه الأسباب، وبعد أن حصلت على السيارة سأذهب لأسترجع زوجتي الغالية".

مركزية مقيتة

معاون المحافظ للشؤون المالية محمد عباس جاسم قال: إن "دوائر وزارة المالية تتعامل مع المحافظات بمركزية مقيتة، وكلما أرادت الحكومة المحلية رفع مستوى التنسيق معها لتقديم خدمات أفضل لمواطني المحافظة، تتعارض مع تعليماتهم والمحددات".

ولفت إلى أن "مستوى الخدمة المقدمة من المصارف إلى العملاء ليست بمستوى الطموح، فبنايات المصارف غير كافية لاستيعاب المراجعين، فضلا عن عدم استخدام الوسائل المصرفية الحديثة مع العملاء".واستدرك جاسم "عدد سكان مدينة الديوانية يبلغ نحو ٥٠٠ ألف مواطن، ولا يوجد فيها سوى أربعة فروع مصرفية تجارية، اثنان لمصرف الرافدين، ومثلهما لمصرف الرشيد، في وقت حددت المعايير الدولية أن لكل ١٠ آلاف مواطن مصرفا يدير أعمالهم المصرفية".

وكانت حكومة الديوانية قد فاتحت وزارة المالية لأكثر من مرة بحسب تصريحات مسؤوليها لفتح فروع جديدة للمصارف لتستوعب المواطنين في معاملاتهم المصرفية والتجارية والسلف أو التسهيلات المصرفية، دون جدوى.

نقود ممزقة

وأشار معاون المحافظ إلى أن "المصارف تفرض على عملائها فئات نقدية معينة، ولا تتسلم منهم النقود الممزقة، ونتطلع إلى أن تنتهج المصارف الحكومية نهجا آخر، تنافس فيه المصارف الخاصة".

وبيّن أن "المصارف تحصل على أرباح كبيرة من خلال الفوائد التي تفرضها على المواطنين من خلال السلف والتعاملات المصرفية، لكنها لم توسع بناياتها، بحيث يدخل المواطن لها دون أن يتمكن من الجلوس بانتظار إكمال معاملته، على الرغم من أنه يقدم أمواله التي يتربح بها المصرف".

وتابع بالقول: إن "كثرة السلف والقروض وتعددها، خلقت حالة من الفوضى في المصارف الحكومية انعكست سلبا على المواطنين، إضافة إلى الشروط التي تضعها على العملاء".

وكان نائب محافظ البنك المركزي العراقي قد أكد في وقت سابق أن "أكبر نقطة ضعف لدى مصارف الدولة هي الافتقار لشبكة داخلية تربط بين الفروع، كما أنها تجد صعوبة في التسوية الإلكترونية للصكوك، لعدم وجود اتصال إلكتروني بنظام السداد للبنك المركزي"، موضحا أن مصرفي الرافدين والرشيد يهيمنان على ٨٣٪ من الأنشطة المصرفية في العراق.

مشاريع استيراد

رئيس لجنة النقل والاتصالات في مجلس محافظة الديوانية علي جواد الكعبي أوضح أن "المجلس نفذ أكثر من مشروع لبيع السيارات بالتقسيط، وصل عددها إلى ٨٠٠٠ آلاف سيارة أجرة وخصوصي وباص وحمل، بغية رفع المستوى المعيشي وزيادة دخل أبناء المحافظة".

وقال: إن "هذه المشاريع كانت بيد لجنة النقل والاتصالات، التي نسقت مع الشركة العامة للسيارات، بعد أن وضعت آلية خاصة مع مصرف الرافدين لضمان عدم تزاحم المواطنين للحصول على الاستمارة المخصصة للقرض".

أرض واسعة

رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس محافظة الديوانية علي الغرابي ذكر لـ"المدى" أن "المجلس قد أجرى عدة لقاءات مع الحكومة الاتحادية خاصة مع وزير المالية، لغرض إنشاء مصارف جديدة واتباع الأساليب الحديثة في التعاملات المصرفية مع المواطنين، خاصة وأن الديوانية تفتقر إليها".

وتجري معظم المعاملات المصرفية في العراق من خلال مؤسستين حكوميتين هما، مصرفا الرافدين والرشيد، وجرى تأميم المصارف الخاصة في عام ١٩٦٤، وسمح لها بالعمل من جديد في تسعينيات القرن الماضي، ولكن أنشطتها تظل في معظمها تقتصر على خدمات الإيداع والإقراض الشخصي.

واستدرك الغرابي أن "المجلس قد عرض على وزارة المالية قطعة أرض بمساحة واسعة لإنشاء مجموعة من المصارف في مركز المحافظة أو الوحدات الإدارية التابعة لها، وتم الاتفاق المبدئي لتخصيص مبالغ ضمن خطة الوزارة لتنفيذ تلك الخطة، فضلا عن فتح المنافذ أو المكاتب المصرفية، واستخدام آلية البطاقة الذكية فيها، لتخفيف الزخم الذي تعاني منه المصارف الحكومية، وقد تم إصدار ٢٥ إجازة منفذ مصرفي تحقق هذا الهدف".

وقد أفاد نائب محافظ البنك المركزي العراقي في تصريحات صحفية سابقة بأن نسبة الهيمنة المصرفية تصل إلى ٩٠٪ عند إضافة جميع المصارف الحكومية، على الرغم من أن إمكانياتها التكنولوجية منعدمة.

بدوره لفت رئيس لجنة الإعمار في مجلس المحافظة فاضل موات إلى أن "النظام المصرفي في الديوانية مع ما شهدته من توسع سكاني واستخدامها الأنظمة التقليدية في التعاملات مع العملاء، لا ينسجم والبيئة الاقتصادية التي تمر بها المحافظة، في الوقت الذي نرى فيه دول العالم تضيف راتب الموظف أو المتقاعد إلى حسابه الجاري ليسحب منه متى يشاء".

وأضاف أن "على وزارة المالية اليوم إعادة النظر في نظامها المصرفي، من بنية تحتية وتأهيل للمصارف واستخدام الوسائل الحديثة في التعاملات المصرفية، ونصب الصراف الآلي ليتاح للمواطن سحب المبالغ متى أراد، لتبقى المصارف مختصة بالمعاملات المصرفية".

وكان البنك الدولي قد أعلن في تقرير سابق أن مصرفي الرافدين والرشيد "يفتقران للكفاءة ويعانيان من أرث من الخسائر السابقة، فضلاً عن تلك الناجمة عن أنشطة شبه مالية"، وهي أنشطة تتصل بسياسة الإنفاق الحكومي، وليس بمصالح تجارية خاصة، وقال البنك الدولي إن الحكومة بحاجة إلى تطهير موازنات المصارف وتعزيز الرقابة على النظام المالي، وتحقيق مساواة تتيح للقطاع الخاص المنافسة.

محافظ بابل يعتبر الحديث عن تلكؤ ٢٥٠ مشروعاً "تهويلا وتسقيطا"

□ الحلة / إقبال محمد

نفى محافظ بابل محمد علي المسعودي وجود ٢٥٠ مشروعا متلكئا في المحافظة، مؤكدا أنه رقم كبير ومبالغ فيه والغرض منه تسقيط المحافظة.

وقال المسعودي في حديث خص بـ"المدى": إن "هناك حملة كبيرة يراد منها تعطيل المحافظة عن القيام بدورها بتنفيذ المشاريع، وهذه الحملة بدأت العام الماضي".

وأضاف بالرغم من هذه الحملة "لكننا استطعنا صرف جميع الأموال المخصصة للمحافظة، وفي العام الحالي بدأنا تنفيذ المشاريع بصورة مبكرة من الإعلان والتحليل والإحالة ولكن لا زالت الحملة ضد المحافظة مستمرة".

وأشار المسعودي إلى أن "هناك تحريضا ضد الدوائر إذ تقوم بعضها بإرسال كشوفات ووضعها في الخطة لكن سرعان ما تتراجع مدعية عدم قدرتها على تنفيذ المشاريع، ومنها المجسرات ومشاريع في قضاء المسيب وغيرها"، مبينا أن "الغرض من ذلك هو عرقلة المحافظة ومنعها عن التحرك بالاتجاه الصحيح، لكننا سنتخذ إجراءات رادعة ضد كل يعيق ما عملية الإعمار"، على حد قوله.

وتابع بالقول: "هناك لقاءات شبه يومية صباحا ومساء مع مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام فيها، وبعض المواطنين لحل المشاكل التي تم جردها في الفترة السابقة عن طريق شكاوى المواطنين"، مشيرا إلى أن هذه المشاكل تعرض على مدراء الدوائر والأقسام لغرض مناقشتها وحلها ولكل دائرة يوم مخصص لها لهذا الغرض.

وانتقد المحافظ أداء بعض الدوائر بخصوص عدم الإسراع بتقديم الكشوفات الخاصة بمشاريعها، لافتا إلى أن "الدوائر لديها ٦٧ مشروعا لم يصل منها إلى المحافظة سوى ١٦ مشروعا، وقد بدأنا بالنصف الثاني من هذا العام"، مضيفا "بعض الدوائر متلكئة وقد نتخذ الإجراءات القانونية ضدها لأننا نريد تنفيذ المشاريع وصرف الأموال لتقديم الخدمات للمواطنين".

وبشأن عقد جلسة لمجلس الوزراء في بابل، بين المسعودي أن "مجلس المحافظة أرسل طلبا إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يدعو فيه رئيس الوزراء إلى عقد اجتماعه المقبل في المحافظة"، موضحا أن الهدف من ذلك هو "لكي نستفيد من بعض الصلاحيات والقرارات ويطلع الوزراء على أهم المشاكل، وما تحتاجه المحافظة من مشاريع، والواقع المؤلم والمتردي الذي يحتاج للكثير من الإصلاحات".

وعلى الصعيد الأمني، قال محافظة بابل: إن "أهم إستراتيجيات تنظيم القاعدة هو المراهنة على إذكاء الطائفية بين العراقيين لكي يخلق فتنة يستطيع النفاذ من خلالها وتنفيذ مخططاته الدنيئة، وقد لعبت التنظيمات الإرهابية بهذه الورقة وستلعب عليها لاحقا وخاصة بعد الضربات المثالية التي وجهتها القوات الأمنية لهذه التنظيمات".

وأشار إلى أن "الضربات الاستباقية لقواتنا الأمنية والجهد الاستخباري أفقدها توازنها وأدى إلى نزاعات بين الجماعات الإرهابية نفسها، وتطور الأمر إلى أن قامت هذه الجماعات بتصفية بعضها البعض"، مشيدا بـ"الجهود الكبيرة التي بذلها أبناء الصحوات في الحفاظ على مناطقهم من عبث التنظيمات الإرهابية".

الصحة تناشد أمانة بغداد للتصدي لظاهرة الترويج للتبوغ

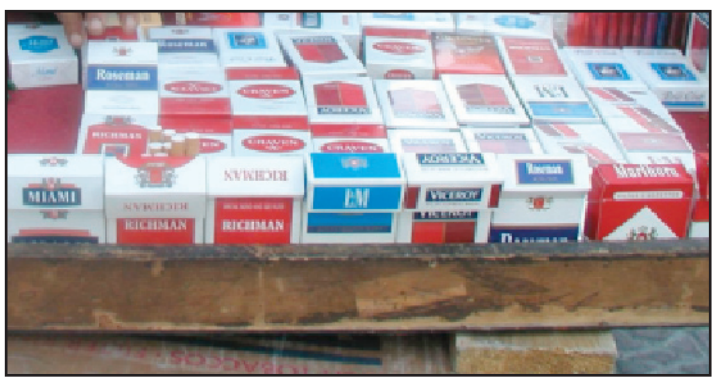

□ بغداد / قيس عيدان

ناشدت دائرة صحة بغداد الرصافة، أمانة بغداد بتنفيذ حملة مكثفة لإزالة الإعلانات التجارية في الأسواق والأماكن العامة التي تشجع على التدخين.

وقال مدير عام صحة بغداد الرصافة الدكتور علي بستان الفرطوسي لـ"المدى": إن اتساع ظاهرة الترويج الإعلاني للسكائر في الأسواق المحلية، وما تقدمه شركات صناعة التبوغ أو وكلاء التوزيع من هدايا، يشكل خطرا على الصحة العامة.

وبين أن دائرته فاتحت أمانة بغداد لإزالة الإعلانات واللافتات التي تشجع على تعاطي التدخين، خاصة وأن أغلب دول العالم تحارب مثل هذه الظاهرة وتفرض غرامات مالية وأدبية على المخالفين.

وحذر الفرطوسي من مخاطر انتشار ظاهرة (النركيلة) في الأماكن العامة، "إذ تعد هذه الظاهرة التي انتشرت في بلادنا في السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة وتحتاج إلى تضافر الجهود من قبل المؤسسات الصحية ومنظمات المجتمع المدني لمعالجتها لما لها من تداعيات سلبية على صحة المواطن".

في السياق نفسه، حثت منظمة الصحة العالمية بلدان إقليم شرق المتوسط على إقرار وتنفيذ قوانين وتدابير مكافحة التبغ بصرامة، وعدم السماح لشركات صناعة التبغ بالتدخل لمنع إقرار هكذا إجراءات، إذ تواصل هذه الشركات مساعيها للتصدّي لمبادرات وأنشطة مكافحة التبغ والتقليل من تأثيراته.

المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط علاء الدين علوان، أكد على ضرورة إصدار القوانين وإقرار التدابير الملائمة من أجل حظر الإعلان عن منتجات التبغ، وزيادة الضرائب على هذه المنتجات، ووضع التحذيرات الصحية المصورة على علب السجائر، وحظر التدخين في الأماكن العامة.

وأضاف أن هذه "القوانين والإجراءات تستهدف التصدّي لوباء التبغ، والطريق الوحيد الذي يقودنا لمقارعة هذا الوباء المهلك الذي يعود بآثار مدمرة تزيد عما أحدثته أكثر الحروب تدميراً وتخريبا"، بحسب تعبيره.

ولفت علوان إلى أنه "من الممكن الوقاية من حالات الوفيات والأمراض التي يسببها تعاطي التبغ والتعرّض لدخانه، فالدلائل الإرشادية حول تنفيذ المادة ٥٣ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ هي المنطلق، وهي تتضمن مجموعة من التوصيات المحددة بوضوح للتصدّي لتدخلات شركات صناعة التبغ في سياسات الصحة العمومية".

الروتين المعقد يعطل مشروعاً يعد الأول من نوعه في كربلاء

□ كربلاء / المدى

وقعت محافظة كربلاء أول عقد استثماري من نوعه لزراعة أكثر من خمسة آلاف دونم بنبات الصبار الذي يدخل في العديد من الصناعات الغذائية والدوائية.

وقال رئيس لجنة الموارد المائية في مجلس محافظة كربلاء أياد السندي لـ"المدى": إنه تم توقيع عقد استثماري مع أحد المستثمرين المحليين لزراعة نحو خمسة آلاف دونم في إحدى المناطق الصحراوية غربي كربلاء بنبات الصبار.

وأضاف أنه سيكون واحدا من أهم المشاريع الاستثمارية في المحافظة وسيعود بالفائدة المادية والدوائية والغذائية على المحافظة، فضلا عن انه سيقوم باستصلاح الأراضي الزراعية في المنطقة الصحراوية، إلى جانب تشغيل أكثر من ٣٠٠ من أهالي كربلاء من المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين والفلاحين والأيدي العاملة.

وأشار السندي إلى أن إنتاج المشروع سيصدر إلى دول مختلفة من العالم بما فيها دول الخليج، كون نبات الصبار يدخل في الكثير من الصناعات الدوائية والغذائية، مبينا أن كلفة المشروع تصل إلى أربعة مليارات ونصف المليار دينار وسيكون على عدة مراحل.

وأفاد بأن المرحلة الأولى من المشروع هي تسليم المستثمر ألف دونم في السنة الأولى لزراعته بالمحاصيل الخضرية لتهيئة الأرض لزراعة الصبار، على أن يتم تسليمه الألف الثانية بعد عام لحين الانتهاء من الخمسة آلاف دونم، مشيرا إلى المشروع سيحقق مردودا مزدوجا في زراعة الخضراوات فضلا عن زراعة شتلات الصبار في الوقت نفسه.

إلا أن السندي نبه إلى وجود مشكلة تواجه المستثمر وهي تسليم الأرض إليه من قبل دائرة عقارات الدولة، "خاصة وأن المستثمر لا يعرف مع من تعاقد في ظل وجود الروتين والتعليمات القاهرة إضافة إلى مشكلة عدم الحصول على موافقة حفر الآبار الارتوازية لإرواء أراضي المشروع بسبب تعليمات الهيئة العامة للآبار".

وتابع بالقول: إن "المشكلة هي في توفر المياه وحصول الموافقات من الهيئة في بغداد التي تعد المشروع ضمن مشاريع القطاع الخاص وهي غير خاضعة للدولة وهذا ما يعرقل البدء بالمشروع الذي يبدو أنه سيتأخر إلى أكثر من سنة إذا لم تعالج هذه المشاكل".

وذكر السندي أن الآبار الارتوازية تصل أعماقها في المنطقة إلى أكثر من ٢٨٠ مترا، مضيفا أن المشروع سيستخدم آخر التقنيات الحديثة في إرواء الأرض، لافتا إلى أن المشروع "سيفتح آفاقا متعددة حتى في مجال العلاج بالإعشاب، خاصة مع إمكانية إنشاء مختبر علمي لمعرفة منتجات المحصول".

مزرعة صبار